

المؤتمر العالمي العاشر للوحدة الإسلامية

ـ(505)ـ عن المنكر. ويمتد إلى فسخ البيعة والقيام ضد الحاكم وفق شروط ومواصفات معينة وللمزيد من التفصيل يمكن مراجعة ولاية الفقيه وفقه الدولة(1) وهذا يرجع إلى وعي الأمة وفهمها للإسلام ومعرفتها بحدود الشريعة. وهذا يعطي كمالات أخرى لولاية الفقيه. فهي ليست دكتاتورية كما يحلو للبعض أن يغمزها أو يصفها بالنموذج الكنيسي ومن نوع الأنظمة التي تكتم الأفواه. تقوم على أساس فلسفة الحق الإلهي وأن الحاكم ظل الله في الأرض لا يجوز الاعتراض على أخطائه فإنه اعتراض على الله ـ في حين أثبتت التجربة الإسلامية في إيران على أن ولاية الفقيه مشروعاً سياسياً متكاملًا قضى على الدكتاتورية والتبعية. وله القدرة على ردع الصدع ومنح الكلمة والقضاء على حالة التمزق في جدار الأمة وما الانتخابات الأخيرة التي عبر الشعب عن أرادته بكل حرية وشارك بكل فعالية ثبتت أن حكومة ولاية الفقيه تكسر القيود التي ظلت سنين تقيد إرادة الشعب. فهاهي التجربة الإسلامية تخرج من خندق الدفاع إلى مواقع الهجوم لتغزو العالم بالفكر الصحيح النافع لكل الأمم والشعوب. وخاصة بعد التطور الذي وصلت إليه التجربة الإسلامية الرائدة من خلال إعطاء بعد شامل لهذه النظرية يمكن أن تنطوي خلالها إجابات النظريات الأخرى فهي تجمع بين الشورى وولاية الفقيه وشورى الفقهاء. فمن يريد الشورى. ينظر إلى مجلس الشورى ومجلس الخبراء. هو الشورى لاختيار الفقيه ومن يريد أن يكون الفقيه على رأس الهرم السياسي مع الصلاحيات الخاصة بولاية الفقيه العامة فهذا هو كذلك على رأس السلطات الثلاثة السيد الولي الفقيه السيد الخميني حفظه الله ورعاه. وهكذا.

ولاية الفقيه المنتظري ج 1 ص 510.